**دروس في القانون الإداري**

**المحور الأول : تميز القانون الإداري من خلال المفهوم و النشأة(قسم)**

**مقدمة :**

يتميز القانون الإداري عن غيره من فروع القانون الإداري ، و ذلك لخصوصية تعريفه و مراحل نشأته و الخصائص المميزة له كذلك ، إضافة إلى الأسس التي يقوم عليها و مصادر قواعده .

أولا:مفهوم القانون الإداري و مكانته بين القوانين

**1- مكانة القانون الإداري بين القوانين :**

يقسم القانون عموما من حيث العلاقة التي يحكمها إلى قانون عام Droit publicو إلى قانون خاص Droit privé ، بحيث يعرف القانون العام على أنه مجموعة القواعد القانونية التي تحكم كل عرقة أحد أطرافها شخص من الأشخاص المعنوية العامة مثل الدولة ، الولاية ، البلدية أو المؤسسة العمومية ذات الصيغة الإدارية [[1]](#footnote-2)(1)بشرط أن تظهر هذه الأشخاص مستخدمة لسلطتها العامة .

و بعد القانون الإداري إلى جانب القانون الدستوري من أهم فروع القانون العام الداخلي ، أما في الجهة المقابلة ، فيوجد القانون الخاص الذي يمكن تعريفه على أنه مجموعة القواعد القانونية العامة و المجردة التي تحكم كل علاقة أطرفها أشخاص خاصة أو طبيعية ، و من أهم فروع القانون الخاص نذكر القانون المدني الذي تفرعت عنه جميع القوانين .

**2- مفهوم القانون الإداري : (فرع او جزء)**

لقد أكدت فرنسا عند تبنيها لنظام ازدواجية القضاء و القانون على ضرورة التمييز بين القواعد القانونية التي يخضع لها الأفراد و سائر أشخاص القانون الخاص و القواعد التي تخضع لها الإدارة بحكم أنها تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة .

بينما ينبذ الفقه الإنجليزي فكرة القانون الإداري بالمفهوم الفرنسي على أساس أنه صورة من صور تسلط الإدارة ، كما أنه انتهاك صريح و صارخ لمبدأ المساواة أمام القانون و بمبدأ الفصل بين السلطات ، هذا الأخير الذي يقتضي خضوع الإدارة كالأفراد تماما لنفس الجهة القضائية ، فوحدة القانون حسب هؤلاء هي أكبر ضمانة ضد تعسف الإدارة [[2]](#footnote-3)(1) .

و تأسيسا على هذا الاختلاف و التباين في المواقف وجب أن يكون للقانون الإداري مفهوم واسع شامل مطلق و آخر ضيق في خاص .

بحيث يقصد بالمفهوم الواسع للقانون الإداري مجموع " القواعد القانونية التي تحكم الإدارة العامة سواء كان مصدرها القانون الخاص أو القانون العام ، بل و حتى و إن كان مصدرها القانون الخاص لوحده " و يترتب على إعمال هذا المفهوم التأكيد على أن القانون الإداري موجود في كل الدول لأنه لا يتصور وجود دولة دون إدارة عامة [[3]](#footnote-4)(2) .

أما المفهوم الضيق للقانون الإداري فيقصد به " مجموعة القواعد القانونية المتميزة و المختلفة عن قواعد القانون الخاص التي تحكم الإدارة العامة من حيث تنظيمها و نشاطها و ما يترتب من منازعات عن هذا النشاط " [[4]](#footnote-5)(3) .و بذلك نخلص إلى أن القانون الإداري بالمعنى الضيق هو القانون الإداري الحقيقي الذي نقصده ، فهو ليس مجرد تسمية لقانون بحكم ارتباطه بالإدارة العامة ، بل هو قانون متميز يحتوى على احكام خاصة .

و تجدر الإشارة إلى أن الإدارة العامة لا تخضع في كل معاملة و نشاط للقانون الإداري لوحده ، بل قد يحكمها القانون الخاص في وضعيات و حالات معينة ، ذلك أن الإدارة العامة حينما أحيطت بقواعد متميزة كان ذلك بالنظر لأنها تمثل سلطة عامة و تدير مرفقا عاما و تمارس نشاطا متميزا و تستخدم أموالا عامة و تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ، فإن هي فقدت هذا الموقع و ابتعدت عن هذا النشاط المتميز خضعت للقانون الخاص و لم تعد هنالك حاجة لإخضاعها للقانون العام .

**3- مدى تأثر المشرع الجزائري بالمفهوم الفني للقانون الإداري :(فرع)**

سبق القول أن القانون الإداري بالمفهوم الضيق الفني يتضمن مجموعة قواعد استثنائية غير مألوفة في مجال القانون الخاص تخضع لها الإدارة العامة ، و لقد تبنى المشرع الجزائري تدريجيا و بموجب نصوص عديدة فكرة القانون الإداري بالمفهوم الفرنسي كما تأثر بها القضاء الجزائري ، و فيما يلي بيان مظاهر هذا التأثر بإيجاز :

**أ- من حيث النظام القانوني :**

إن مظاهر تأثر المشرع الجزائري بنظرة القانون الإداري بالمفهوم الضيق تبرز خاصة من خلال إقراره لنظام تعاقدي خاص بحكم عقود الإدارة شمله قانون الصفقات العمومية ، كما تتجلى مظاهر تأثره في تخصيصه فئة الموظفين العمومين بنظام قانوني خاص .

**- في مجال العقود الإدارية :**

تأثر المشرع الجزائري منذ فجر الاستقلال بنظرية العقد الإداري التي أرسى مبادئها القضاء الإداري الفرنسي ممثلا في مجلس الدولة الفرنسي ، و يتجلى هذا التأثر في اصدراه لتقنين خاص بحكم معقود الإدارة العامة ، و شهدت الصفقات العمومية على مراحل طويلة تعديلات و ظهور تنظيمات كان آخرها المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 [[5]](#footnote-6)(1) .

**- في مجال الوظيفة العامة :**

تأثر المشرع الجزائري عند صياغته للأمر رقم 66-133 المؤرخ في 12 جوان 1966 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العامة بقانون الوظيفة العامة الفرنسي لعام 1959 خاصة فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها لاعتبار الشخص موظفا عاما و بإجراءات التوظيف .

و بتغير المعطيات الداخلية و كذلك النظام السياسي خاصة بعد ظهور التعديل الدستوري لعام 1966 كان لزاما على المشرع أن يعمل على إرساء قواعد جديدة للوظيفة العامة تلائم المحيط السياسي و القانوني الجديد و تستجيب لتطلعات و طموحات فئة واسعة في المجتمع الجزائري هي فئة الموظفين العموميين .

و هو ما طالب به نواب المجلس الشعبي الوطني و مختلف النقابات التي تنشط في مجال الوظيفة العامة . و فعلا حدث ذلك بموجب الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية [[6]](#footnote-7)(2) .

**ب- من حيث طبيعة النظام القضائي :**

لقد تغيرت طبيعة النظام القضائي الجزائري الذي كان يوصف بالنظام القضائي الموحد منذ 1965 ، إلى نظام قضائي مزدوج بعد التعديل الدستوري لعام 1996 ، فلقد حدثت النقلة النوعية سنة 1996 بمناسبة التعديل الدستوري ، بحيث نص هذا الدستور على إنشاء مجلس الدولة الجزائري كأعلى هيئة قضائية إدارية [[7]](#footnote-8)(1) .

و تكريسا و تطبيقا لذلك ، صدر القانون العضوي 98-01 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتضمن اختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله ، كما صدر القانون 98-02 المؤرخ في التاريخ نفسه المتضمن المحاكم الإدارية ، و توج هذا الإصلاح الإداري بالإعلان عن إنشاء محكمة تنازع الاختصاص و هذا بموجب القانون العضوي رقم 98-03 ، ثم تنصيب المحاكم الإدارية في سنة 2011 و شملت سنة 2016 37 محكمة على مستوى التراب الوطني [[8]](#footnote-9)(2) .

**4- علاقة القانون الإداري بالفروع الأخرى للقانون : (فرع)**

بالرغم من وجود حقيقة ذاتية و استقلالية القانون الإداري كفرع من فروع القانون عن بقية فروع القانون الأخرى نظرا لطبيعته الخاصة و الاستثنائية و لخصائصه الذاتية المختلفة نسبيا عن خصائص و طبيعة كل الفروع الأخرى للقانون في الدولة ، إلا أن العلاقة و الرابطة القوية بين القانون الإداري و فروع القانون الأخرى موجودة و قوية ، و ذلك نظرا لحقيقة و حتمية تكامل و التعامل كافة فروع القانون و النظام القانوني في الدولة . فالقانون الإداري يتكامل و يتعامل و يتعاون مع بقية فروع النظام الأخرى في الدولة و يتفاعل معهما في حالته الحركة الديناميكية أخذا و عطاء و تكاملا [[9]](#footnote-10)(3) .

**- علاقة القانون الإداري بالقانون الدستوري :**

بالرغم من استقلال القانون الإداري بخصائصه الذاتية و أسسه و محاوره عن القانون الدستوري ، إلا أن العلاقة بين هذين الفرعين من فروع القانون و النظام القانوني في الدولة موجودة و قائمة في صورة تكامل ، بحيث تقرر قواعد و مواد القانون الدستوري الأصول و الأسس و المبادئ العامة و الكلية لكيفية تركيب و تنظيم هيكل النظام الإداري في الدولة و كيفية عمله بصورة متكاملة و متناسقة مركزيا و لا مركزيا .

و القواعد و المبادئ القانونية الدستورية التي تشير إلى كيفيات ضبط و تنظيم العلاقات القانونية و النظامية بين أجهزة و مؤسسات النظام الإداري و المؤسسات و الأجهزة السياسية و التنفيذية و التشريعية و القضائية في الدولة .

و كذا القواعد و المواد القانونية الدستورية المتعلقة بتنظيم العلاقة بين السلطات و الأجهزة و المؤسسات الإدارية و المواطنين و المتعلقة بعملية ضبط و تنظيم عملية التوفيق بين فكرة السلطة الإدارية و امتيازاتها و مظاهرها و بين حتمية حماية حقوق و حريات الأفراد في الدولة [[10]](#footnote-11)(1) .

**- علاقة القانون الإداري بالقانون المدني :**

بالإضافة إلى حقيقة كون القانون المدني الأصل و المصدر الأصيل لقواعد القانون الإداري المتعلقة بالمعاملات الإدارية (العقود الإدارية) و بالمسؤولية الإدارية و فكرة الوصاية الإدارية ، فإنه من مظاهر العلاقة الوطيدة و القائمة بين هذين الفرعين القانونيين المنفصلين و المستقلين عن بعضهما البعض . إن القانون الإداري قد استعار و استمد الكثير من اصطلاحاته و تعبيراته القانونية الاصطلاحية من القانون المدني ، مثل اصطلاحات الشخصية القانونية ، الالتزام الإداري ، العقد الإداري الوصاية الإدارية و المسؤولية الإدارية [[11]](#footnote-12)(2) .

كما أن السلطات الإدارية و القضاء الإداري المختص بالنظر في الدعاوى القضائية الإدارية كثيرا ما تختار بحرية تطبيق قواعد القانون المدني عندما يرونها أصلح و أكثر ملائمة للمصلحة العامة من تطبيق قواعد القانون الإداري ، كما هو الحال في تطبيق قواعد القانون المدني على العقود المدنية التي تبرمها للإدارة العامة خارج نطاق المناقصات و المزيدات العامة [[12]](#footnote-13)(3) .

**- علاقة القانون الإداري بالقانون الجنائي :**

للقانون الإداري علاقة وثيقة بالقانون الجنائي ، بالرغم من استقلال كل من القانون الإداري و القانون الجنائي عن بعضهما البعض ، و انتماء القانون الإداري إلى قسم القانون العام الداخلي ، و انتماء القانون الجنائي للقانون الخاص – وفقا للتقسيم التقليدي الأكاديمي للقانون – و دائما مضمون هذه العلاقة هو التعاون و التكامل و التناسق في ضبط و تنظيم العلاقات و الروابط القانونية الإدارية بصورة أكثر إحكاما ما و قوة .

تقرر قواعد القانون الجنائي الأساس القانوني للعقوبات و الجزاءات الإدارية التي يتضمنها القانون الإداري في بعض الحالات مثل الجزاءات الجمركية و بعض الجزاءات الإدارية على المتعاقدين مع الإدارة [[13]](#footnote-14)(1) .

فعلى سبيل المثال جرمت المادة 459 من قانون عقوبات فعل مخالفة المراسيم و القرارات المتخذة قانونا من جانب السلطة الإدارية و إن كانت قد وضعت لها عقوبة لا تنسجم مع درجة المخالفة و حددتها بها لا يزيد عن 3 أيام حبس .

و كلفت المادة 301 من قانون العقوبات حماية خاصة لأسرار الوظيفية العمومية و جرمت فعل الموظف في حالة إفشاء هذه الأسرار و وضعت عقوبة لهذا الفعل تتراوح بين شهر إلى 6 أشهر [[14]](#footnote-15)(2) .

**- علاقة القانون الإداري بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية :**

العلاقة بين القانون الإداري و قانون الإجراءات المدنية و الإدارية قوية ، بحيث يتكفل هذا الأخير بتنظيم المنازعات الإدارية و عملية الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة ، و يحدد و ينظم أيضا جهة القضاء المختص بالدعوى و المنازعة القضائية الإدارية ابتدائيا و نهائيا ، و يتبين الدعاوى و المنازعة القضائية التي يمكن رفعها لحل المنازعات الإدارية القضائية و يحدد الشروط و الإجراءات الشكلية و الموضوعية التي يجب احترامها و اتباعها أثناء رفع الدعوى القضائية الإدارية و كذلك طرق الطعن في الأحكام القضائية في المنازعات الإدارية [[15]](#footnote-16)(3) .

**ثانيا : انفصال قواعد القانون الإداري عن قواعد القانون الخاص و مراحل نشأته (جزء من المحتوى)**

*يرجع الفضل الكبير في إرساء قواعد القانون الإداري بمفهومه الضيق الفني إلى القضاء الفرنسي ، بحيث كرس حكم محكمة التنازع الفرنسية في قضية الطفلة Blancoانفصال قواعد القانون الإداري عن قواعد القانون الخاص ، ثم سرعان ما تطور هذا القانون على يد مجلس الدولة الفرنسي الذي أثرى القانون الإداري بالعديد من النظريات و المبادئ و المفاهيم .*

***1- حكم محكمة التنازع الفرنسية في قضية Blanco :(فرع او جزء)***

إن الحذر الذي راود الكثير من رجال الفقه و الإدارة في فرنسا لم يكن من القضاء العادي فقط ، بل كان التخوف مركزا أكثر على قواعد القانون الخاص . لذلك فإن تخصيص قضاء مستقل للإدارة كان الهدف منه إحداث نواة لقانون متميز بحكم نشاطها ، و كانت مهمته هذه في غاية من الصعوبة ، خاصة من ناحية تعليل عدم صلاحية قواعد القانون الخاص لأن تحكم بعض صور نشاط الإدارة ، و لقد تجسدت النقلة النوعية في قرار بلانكو الشهير ، و نظرا لأهميته نسوق وقائعه و منطوقه .

تعرضت بنت صغيرة تدعى اجنيزبلانكو لحادث تسببت فيه عربة تابعة لوكالة التبغ التي كانت تنقل انتاج هذه الوكالة من المصنع إلى المستودع ، فقام ولي البنت برفع دعوى لتعويضه الضرر المادي الذي لحق ابنته أمام المحاكم العدلية (محاكم عادية) على أساس أحكام القانون المدني الفرنسي . إلا أن وكالة التبع اعتبرت أن النزاع يهم الإدارة و أن مجلس الدولة الفرنسي هو صاحب الاختصاص ، لذلك طالبت بإيقاف النظر في الدعوى حتى ثبت محكمة تنازع الاختصاص في هذا الإشكال ، و حال عرض الأمر عليها أجابت محكمة تنازع الاختصاص بتاريخ 08 فيفري 1973 بما يلي :

- حيث أن المسؤولية التي يمكن أن تتحملها الدولة بسبب الأضرار التي يلحقها أعوان المرفق العام بالأفراد لا يمكن أن تخضع لمبادئ القانون المدني التي تضبط علاقة الأفراد فيما بينهم .

- و حيث أصبحت بالتالي السلطة الإدارية وحدها المختصة بالنظر في هذا النزاع و هو ما يجعل قرار رئيسالمقاطعة في رفع القضية أمام المحكمة قرارا صائبا يستوجب إقراره .

و هكذا يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن هذا القرار أحدث هزة لا مثيل لها بخصوص إثبات ذاتية القانون الإداري على اعتبار أنه مجموعة قواعد تحكم الإدارة العامة و تتضمن أحكاما استثنائية غير مألوفة في مجال روابط القانون الخاص [[16]](#footnote-17)(1) .

و إذا أمعنا النظر في حيثيات هذا القرار و منطوقه نستنتج ما يلي :

- أن هذا القرار أعلى عن وجود قواعد خاصة تحكم نشاط الإدارة بحيث ذهب إلى أنه " حيث أن المسؤولية التي يمكن أن تتحملها الدولة لا يمكن أن تخضع لقواعد القانون المدني ... " و يفهم من هذه الحيثية أن قواعد القانون المدني لم تعد تواكب نشاط الإدارة و لا تليق بطبيعة عملها لذا وجب استبعادها لعدم صلاحيتها و قصر تطبيقها فقط على الأفراد بحسب ما أشير إليه صراحة . و حين يستبعد القانون المدني يقتضي المنطق القانوني التفكير في قواعد بديلة أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الإداري اصطلح على تسميتها فيما بعد بقواعد القانون الإداري [[17]](#footnote-18)(2) .

- ـكد هذا القرار على خضوع الدولة للمسؤولية ، فعدم خضوعها لقواعد القانون المدني لا يعفيها من تحمل المسؤولية ، و في هذا المسلك مخالفة للقناعة السائدة في ذلك الوقت و هي عدم مسؤولية الدولة ، و الحقيقة التي لا يمكن انكارها أن القانون الإداري كفرع من فروع القانون العام ما كان ليظهر للوجود دون تطبيق فكرة مسؤولية الدولة عن أعمال موظفيها .

- أفصح هذا القرار عن المعيار المعتمد لمعرفة طبيعة المنازعة و هل يختص بالفصل فيها القضاء الإداري أمام القضاء العادي و هذا المعيار اصطلح على تسميته بمعيار المرفق العام ، فهو الذي فرض مثل هذه القواعد غير المألوفة في مجال روابط القانون الخاص .

- أقرت محكمة التنازع الفرنسية صراحة أن القواعد التي يخضع لها المرفق العام غير مستقرة و ثابتة ، بل إنها تتغير كلما فرضت مصلحة المرفق ذلك ، فهي إذن في حركة مستمرة . و إزالة لكل خوف لدى الأفراد المتعاملين مع الإدارة أعلنت محكمة التنازع إن هذه القواعد غير المألوفة ينبغي أن يراعي فيها التوفيق بين مصلحة الإدارة و حقوق الأفراد .

- اعترف هذا القرار التاريخيللقاضي الإداري بتطبيق قواعد القانون الإداري . و لقد كان لهذا القرار بصمة واضحة ليس من ناحية إقرار مسؤولية الدولة فحسب بل من ناحية تعريف القانون الإداري و تحديد أسسه و رسم نطاقه و ولايته [[18]](#footnote-19)(1) .

**2- مراحل نشأة القانون الإداري في فرنسا : (فرع او جزء)توقفت**

لقد مر القانون الإداري بمراحل عديدة في فرنسا أدت إلى تبلور قواعده شيئا فشيئا و انفصالها عن قواعد القانون الخاص و تمثلت هذه المراحل فيما يلي :

**- مرحلة الفساد القضائي :** و يطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية [[19]](#footnote-20)(2)، بحيث تميزت هذه المرحلة بفساد جهات القضاء العادي المتمثلة في البرلمانات القضائية التي كانت تعمل على عرقلة الاصلاحات الإدارية ، مما ترك أثرا و انطباعا سيئا لدى المجتمع الفرنسي حول القضاء العادي .

**- مرحلة الثورة الفرنسية :** تميزتهذه المرحلة بصدور قانون 16-84أوت 1790 و الذي أدى إلى سحب الاختصاص ينظر منازعات الإدارة من البرلمانات القضائية ، و هي مرحلة الإدارة القضائية (l’Administration – juge) و لقد استمرا فلات الإدارة من رقابة القاضي إلى غاية إنشاء مجلس الدولة .

**- مرحلة القضاء المحجوز أو المقيد :**و هي المرحلة التي شهدت إنشاء مجلس الدولة الفرنسي كهيئة استشارية أحكامها غير نهاية تنتظر التصديق من الملك .

**- مرحلة القضاء المفوض :** تحول قضاء مجلس الدولة الفرنسي في هذه المرحلة إلى قضاء مفوض بعد صدور قانون 24 ماي 1872 و الذي أعطى لهذا المجلس صلاحية إصدار أحكام نهائية لا تنتظر التصديق من الملك .

**- مرحلة القضاء البات :** ظل مجلس الدولة الفرنسي إلى هذه المرحلة مرتبطا بالسلطة التنفيذية بحيث لم يكن بالإمكان رفع الدعوى مباشرة أمامه ما لم يقم المعني بالأمر برفع تظلمه أمام الوزير المختص ، و لقد تخلص مجلس الدولة الفرنسي من قيد السلطة التنفيذية نهائيا بعد إصداره أحكه في قضية CADOT عام 1889 . بحيث قبل المجلس الدولة الدعوى دون أن يرفع المعني التظلم أمام الوزير المختص .

**- مرحلة ظهور المحاكم الإدارية :**لقد تحولت مجالس الأقاليم بموجب المرسوم الصادر في 30/12/1953 إلى محاكم إدارية تختص بالفصل في المنازعات الإدارية بحكم ابتدائي قابل للاستئناف أمام مجلس الدولة .

**- مرحلة ظهور محاكم الاستئناف :** بموجب إصلاح نظام المنازعات الإدارية الصادر بقانون 31/12/1987 ، أصبحت أحكام المحاكم الإدارية تستأنف أمام محاكم استئنافية إدارية أنشئت لهذا الغرض [[20]](#footnote-21)(1) .

**المحور الثاني : الأسس التي يقوم عليها القانون الإداري و الخصائص المميزة له**(قسم)

لقد اختلف الفقه حول الأساس أو المعيار المميز لقواعد القانون الإداري ، لذلك ظهرت مدرستان أساسيتان هما مدرسة المرفق العام و مدرسة السلطة العامة للإجابة على هذا التساؤل الذي يدور حول الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد قواعد هذا الفرع من فروع القانون العام . كما تتميز قواعد القانون الإداري بكونها ذات خصائص متميزة تجعلها تختلف عن قواعد الفروع الأخرى .

**أولا : الاختلاف في أساس القانون الإداري(جزء من المحتوى)**

لاشك أن وضع أساس للقانون الإداري يساهم في تحديد ولاية القاضي الإداري الذي يختص بتطبيق قواعد هذا القانون ، خاصة بالنسبة للدول التي تبنت النظام القضائي المزدوج كفرنسا و الجزائر و المغرب و مصر .

و عليه ، فإن وضع الأساس للقانون الإداري سيكون له فائدة عملية كبيرة بحيث ينجر عن توظيف هذا الأساس و تطبيقه معرفة اختصاص إما جهة القضاء العادي أو جهة القضاء الإداري ، خاصة و أن قواعد الاختصاص النوعي تعد من النظام العام لا يجوز مخالفتها .

و لقد اختلف الفقه في فرنسا بشأن تحديد أساس للقانون الإداري يمكن الاعتماد عليه لمعرفة حدود ولاية القضاء الإداري و تطبيق المبادئ و الأحكام المتميزة و التي لا مثيل لها في مجال روابط القانون الخاص و يمكن حصر اختلافهم في معيارين ، هما معيار المرفق العام و معيار السلطة العامة .

**1- معيار السلطة العامة : (فرع او جزء)**

يعتبر موريس هوريو (Maurice Harin) رائد هذه المدرسة ، التي أطلق عليها اسم مدرسة تولوز و تبعه في هذه الفكرة بعض الفقهاء مثل الفقيه برتملي .

و انطلق القانون بهذا المعيار من مسلمة أن للدولة إرادة تعلو إرادة الأفراد و من ثمة فإن لها أن تستعمل أساليب السلطة العامة كان تنزع ملكية فرد أو تعلق محلا أو طريقا أو تفرض تلقيحا أو أن تنظم حركة مرور أو أن تقيد حرية ، فهي إن قامت بهذا النوع من الأعمال وجب أن تخضع لمبادئ و أحكام القانون الإداري كما تخضع في منازعاتها المترتبة عن هذه الأعمال أمام القاضي الإداري .

و قد اصطلاح أصحاب مدرسة السلطة العامة على تسمية هذا النوع من الأعمال بأعمال السلطة ، و حسب أنصار هذه المدرسة فإن الإدارة لا تخضع فقط لأحكام القانون الإداري و إنما أيضا لأحكام القانون الخاص ، و ذلك عندما تنزل إلى مرتبة الأفراد و تباشر أعمالا مدنية أو أعمال الإدارة العادية (Acte de gestion) .

لقد وجه لهذه النظرية انتقادان أساسيان ، أولهما أن ما ذهبت إليه إلى خضوع الإدارة تارة إلى أحكام القانون العام و تارة لأحكام القانون الخاص من شأنه أن يؤدي إلى ازدواجية الطبيعة القانونية للشخص المعنوي .

كما وجه الفقيه جون ريفيرو انتقادا إلى هذه المدرسة مؤكدا أن السلطة العامة ى تصلح كفكرة لتحديد ولاية القاضي الإداري و قواعد القانون الإداري و ذلك بسبب أن أعمال السلطة في حد ذاتها تبنى على جانبين أو مظهرين :

فأحيانا يظهر الجانب السلطوي في عمل الإدارة بشكل جلي و مثله أن تعتمد الإدارة إلى نزع ملكية فرد او تنظيم حركة مرور أو غلق طريق أو فرض تلقيح أو إعلان حالة الطوارئ أو حصار أو خطر للتجول . غير أن الجانب السلطوي قد يبدو خفيا أو بصورة سلبية فتظهر الإدارة في وضعية أقل حرية من الأفراد ، فهي مثلا إذا أرادت التوظيف لجأت إلى تنظيم مسابقة لانتقاء أفضل الكفاءات ، و هي إن أرادت التعاقد لجات إشهار و إعلام الغير ، كما أنها من جهة ثالثة ليست حرة في التصرف في أموالها أو مستهلكتها [[21]](#footnote-22)(1) .

**2- معيار المرفق العام :(فرع أو جزء)**

يقول بهذا المعيار كل من ليون دوجي و جيز و بونارد ، و يرون أن الدولة ليست شخصا يتمتع بالسلطة و السيادة و السلطان كما ذهب إلى ذلك أصحاب مدرسة السلطة العامة ، بل هي مجموعة مرافق عامة تعمل لخدمة المجتمع و إشباع حاجات أفراده .

فالدولة من وجهة نظر القائلين بهذا المعيار عبارة عن جسم خلاياه المرافق العامة ، و يقصد بالمرافق العامة مشروعات عامة تتكون من أشخاص و أموال تهدف إلى إشباع حاجة كمرفق الدافع و السكك الحديدية و التعليم و الصحة .

إن فكرة المرفق العام وفق نظرة أصحاب مدرسة المرفق العام هي جوهر القانون الإداري ، و إليها ترجع جميع موضوعاته و يتحدد وفقا لها نطاق اختصاصاته و ولايته ، فالموظف العام ما كان ليخضع لقواعد خاصة تربطه بالإدارة الحكومية لو لا فكرة المرفق العام .

و لقد كان لقرار بلانكو الصادر في 08 فيفري 1876 عن محكمة النازع الفرنسية بالغ الأثر في إظهار فكرة المرفق العام و علاقتها بالقانون الإداري إذ اعتمد عليها في حيثيات القرار المذكور لتثبيت اختصاص مجلس الدولة و اخضاع الإدارة لأحكام خاصة غير مألوفة في مجال روابط القانون الخاص .

لكن هذه النظرية كذلك لم تسلم من النقد ، و ذلك خاصة بعدها عرف بأزمة المرفق العام التي ظهرت عند إصدار محكمة التنازع الفرنسية لقرارها في قضية (Back D’éloka) في 22 جانفي 1921 ، و قد تعلق هذا الحكم بنزاع حول ناقلة بحرية في ساحل العاج تعرضت لحادث تسببت في غرق مسافر و إلحاق الضرر بمجموعة عربات ، و لما رفع الأمر إلى المحاكم العادية تمسك ممثل الإدارة بعدم الاختصاص . فعرض الأمر على محكمة التنازع فأقرت بالصيغة المدنية للنزاع و باختصاص القاضي العادي بالنظر فيه ، و أسست قرارها هذا على أن الشركة كانت تقوم بوظيفة النقل طبقا لذات الشروط الاختصاص للقاضي الإداري يجعل الاختصاص ينعقد لجهات القضاء العادي . و انطلاقا من هذا القرار انتهى الفقهاء إلى أن المرفق العام لم يعد شكلا واحدا ، بل و بحكم التطور الذي حدث في المجتمع الفرنسي و غيره تعددت المرافق من مرافق إدارية إلى مرافق اقتصادية نتجت عن تدخل الدولة في المجال الصناعي و التجاري ، و إذا كان من المنطقي إخضاع المرافق الإدارية لأحكام القانون الإداري ، فإنه من غير المعقول تطبيق الأحكام ذاتها بالنسبة للمرافق الاقتصادية بحكم طبيعة هذا النوع من النشاط [[22]](#footnote-23)(1) .

**ثانيا : خصائص القانون الإداري (جزء من المحتوى)**

للقانون الإداري مجموعة من الخصائص تبرر وجوده كقانون مستقل عن بقية فروع القانون الأخرى و بصفة خاصة استقلالية عن القانون الخاص ، من أهم هذه الخصائص يذكر الفقهاء الخصائص التي سنأتي على تفصيلها :

**أ- القانون الإداري قانون حديث :(فرع أو جزء)**

بحيث يعتبر القانون الإداري قانون حديث مقارنة بالقانون المدني ، فيعتبر هذا الأخير إرثا لتقاليد عريقة . فالمفاهيم الأساسية التي استعملها المشرع الفرنسي لإعداد القانون المدني ، يرجع تحريرها إلى القانون الروماني Le droit Romainو هذا هو السبب في دقة المصطلحات المستعلمة في القانون المدني التي تمكن انطلاقا من تعاريف واضحة القيام بتفكير دقيق .

أما القانون الإداري فلم ينشأ كفرع مستقل له أسسه و خصائصه و مصادره و استقلاله إلا في القرن التاسع عشر و بالتحديد في الربع الأخير منه ، لأن نظرية القانون الإداري في مفهومها الفني الضيق لم تنشأ إلا بنشأة القضاء الإداري الذي تحقق وجوده بصورة واضحة و لأول مرة في حكم بلانكو الشهير السالف الذكر .

**ب- القانون الإداري قانون قضائي أساسا :**(فرع أو جزء)

يتميز القانون الإداري بأنه قانون قضائي أساسا ، فبالرغم من وجود تقنيات جزئية لهذا القانون فإن نظريات هذا القانون هي من ابتكار القضاء الإداري و خاصة مجلس الدولة الفرنسي .

و بما أن القانون الإداري قانون حديث ، فإن القضاء الإداري حديث ، فإن القضاء الإداري يجد نفسه في حاجة إلى قواعد قانونية يحكم على أساسها في النزاع المعروض عليه ، و من ثمة عليه أن يجتهد و يبتكر النظريات القانونية لإيجاد الحلول للمنازعة المرفوعة أمامه .

و من بين النظريات التي ابتكارها القضاء الإداري الفرنسي يمكن أن نذكر نظرية مسؤولية الإدارية ، نظرية المبادئ العامة للقانون .

**ج- القانون الإداري غير مقنن :(فرع او جزء)**

و يقصد بهذه الخاصية أن القانون الإداري غير مقنن في مجموعة واحدة مثل القانون المدني و القانون الجنائي و القانون التجاري .

إلا أن عدم تقنين القانون الإداري في مجموعة واحدة لا ينبغي وجود التقنين الجزئي مواضيع هذا القانون مثل قانون الوظيفة العمومية و قانون الجماعات المحلية (البلدية و الولاية) ، قانون الصفقات العمومية ، قانون الجمعيات ، قانون الانتخابات .

و بالرغم من ذلك يبقى القانون الإداري قانون غير مقنن في مجموعة واحدة ، و قد يرجع ذلك لأسباب عديدة :

- أن القانون الإداري سريع التطور لكونه قانون الإدارة العمومية التي تتطور بتطور الظروف المحيطة بها سواء كانت هذه الظروف سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو فكرية .

- هذا التطور السريع يؤدي إلى التغيير السريع في النصوص القانونية مما يصعب عملية الجمع و ترتيب النصوص القانونية خاصة التنظيمية منها .

- تشعب مواضيع القانون الإداري و كثرتها ، بحيث أن بعض مواضيع القانون الإدارة تحتاج إلى عدد كبير من النصوص القانونية .

تجب الإشارة إلى أن عدم التقنين لتقنين القانون الإداري سلبيات و إيجابيات ، فمن أهم إيجابيات عدم تقنين هذا القانون تكريس حرية القاضي الإداري و السلطة التقديرية الممنوحة له في مجال ابتكار إنشاء القاعدة القانونية الإدارية .

وكذلك من شأن عدم تقنين القانون الإداري أن يراعي طبيعة هذا القانون الذي يتسم بالتطور السريع جدا .

أما السلبيات التي يمكن أن تنجم عن خاصية عدم تقنين القانون الإداري فتتمثل أساسا في الجهل بقواعده ، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الثقافة القانونية المحدودة .

**د- القانون الإداري ، قانون سريع التطور :(فرع أو جزء)**

يمتاز القانون الإداري بأنه قانون يتطور بسرعة متأثرا بتطور الظروف المحيطة و المتحكمة في الإدارة العمومية .

فالقانون الإداري شديد الحساسية للتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في الدولة .

**المحور الثالث : مصادر القانون الإداري (قسم)**

إن الهدف من تحديد مفهوم مصادر القانون هو الإجابة على السؤال التالي : من أين يأتي القانون ؟

يقصد بكلمة " مصدر " لغة الأصل أي أصل الشيء ، و في القانون يجب أن نفرق فيما يخص المصادر بين معنيين مختلفين لمصادر القانون ، فقد يقصد بمصادر القانون المادة الأولية يتكون منها القانون . و من هذا المنظور فالمادة الولية تستمد من الوضع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و التكنولوجي لمجتمع معين ، فتسمى بالمصادر المادية .

و قد يقصد بمصادر القانون ، الطرق أو الوسائل التي تستخدم في إخراج هذه القواعد إلى مجال التطبيق و التنفيذ ، و يطلق على مصادر القانون بهذا المعنى المصادر الشكلية .

و انطلاقا من هذا التعريف ، فإن مصادر القانون الإداري لا تختلف في جوهرها عن مصادر القانون بوجه عام بغض النظر عن اختلاف فروعه .

و قد قسمت هذه المصادر من طرف بعض الفقهاء إلى مصادر مكتوبة و مصادر غير مكتوبة .

**أولا : المصادر المكتوبة(جزء من محتوى)**

تتمثل المصادر المكتوبة للقانون الإداري في الدستور و المعاهدات الدولية و التشريع العادي و كذلك التشريع الفرعي .

**أ- الدستور:**

الدستور أو ما يسمى كذلك بالتشريع الأساسي ، هو النص الذي يحكم المؤسسات السياسية . فهو يحتوي على القواعد المتعلقة بتنظيم السلطات المختلفة في الدولة و اختصاصات كل منها ، و يبين حقوق الأفراد و حرياتهم و واجباتهم . و لا يعني الإدارة بالمفهوم الضيق أي الإدارة العمومية ، إلا أن بعض مبادئ القانون الإداري مصدرها نصوص الدستور ، كالمبادئ الأساسية لتنظيم الإدارة المحلية (مثل مبدأ ألا مركزية ، و مبدأ الفصل بين السلطات الإدارية و القضائية ، و مبدأ المشروعية) .

**ب- المعاهدات :(جزء او فرع)**

المعاهدة هي اتفاق يبرم بين الدول ، أو بين دولة و منظمة دولية يهدف إحداث أثارا قانونية في علاقاتهم المتبادلة.

إن المعاهدات الدولية الموافق عليها و التي نشرت بصفة قانونية تعتبر ملزمة بالنسبة للإدارة ، بحيث يعترف كل من دستور 1989 و كذلك دستور 1996 و التعديل الدستوري لعام 2016 بسلطة أعلى من سلطة القانون بحيث تذهب المادة 150 من التعديل الدستوري لعام 201 إلى أن المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون .

**ج- التشريع العادي :(جزء أو فرع)**

يقصد التشريع العادي مجموعة القواعد القانونية التي تقوم السلطة التشريعية أساسا بوضعها في حدود اختصاصها الذي بينه الدستور .

و يعد التشريع العادي مصدرا نصيا هاما ، و يستخدم كأساس للمراقبة التي يقوم بها القاضي على مشروعية العمل الإداري . كما يلعب التشريع العادي بمختلف تسمياته (و يتعلق الأمر هنا زيادة على القانون و القانون العضوي بالنصوص التي تشبهه أي الأمر و المرسوم التشريعي) دوراها ما في تنظيم الإدارة الجزائرية . و تحتوي الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تحتوي على عدد كبير من هذا النوع من النصوص .

**د- التنظيمات :(جزء أو فرع)**

و تسمى كذلك التشريع الفرعي ، و تسمى تنظيمات في القانون الجزائري ، و يقصد بها التشريع الذي يصدر عن السلطات التنفيذية ، تمييزا له عن التشريع العادي أي القانون الذي يصدر دائما كمبدأ عام عن السلطة التشريعية .

و تعد اللوائح أو القرارات الإدارية التنظيمية وسيلة هامة في يد السلطة الإدارية لممارسة نشاطها الإداري ، حيث تستطيع بإرادتها المنفردة و الملزمة تحقيق أهدافها (مثل الحصول على عقارات ، الحصول على خدمات ...) و تقسم اللوائح أو اقرارات الإدارية التنظيمية إلى أنواع عديدة ، و لكن نستطيع بصفة عامة أن نصفها في نوعين : المراسيم و القرارات [[23]](#footnote-24)(1) .

**1- المراسيم :(جزء او فرع)**

استنادا إلى الدستور ، فإن المراسيم هي القرارات الإدارية التي تصدر عن السلطة التنفيذية و هذه الأخيرة في الجزائر – حسب الدستور دائما – هي من اختصاص رئيس الجمهورية و الوزير الأول ، فالمراسيم التي تصدر عن رئيس الجمهورية تسمى مراسيم رئاسية أما تلك التي تصدر عن الوزير الأول فتسمى مراسيم تنفيذية .

**2- القرارات :(جزء او فرع)**

الإداري يصدر هذا النوع من اللوائح عن الوزير أو عدة وزراء و كذلك الوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي .

إن كل هذه القرارات الإدارية مرتبة تسلسليا ، و لا يمكن لقاعدة أدنى أن تخالف القاعدة الأعلى .

و للقرارات الإدارية دور هام في تنظيم النشاط الإداري ، حيث تعد القرارات الإدارية التنظيمية مصدرا من مصادر المشروعية . فالإدارة العمومية ليست ملزمة فقط بالقوانين الصادرة عن السلطة التشريعية المختصة ، بل هي ملزمة كذلك باحترام القرارات الإدارية الصادرة من طرف رئيس الجمهورية و الوزير الأول و الوزراء و السلطات المحلية أي الوالي و رئيس البلدية . و هي تلتزم و نظم نشاط الإدارات المرؤوسة .

فالقرارات الإدارية التنظيمية أي اللوائح أي التشريع الفرعي مصدر هام من مصادر القانون من حيث عدد النصوص القانونية .

**ثانيا : المصادر غير المكتوبة (جزء من المحتوى)**

تتمثل المصادر غير المكتوبة للقانون الإداري في القضاء الإداري و العرف الإداري و المبادئ العامة للقانون ثم أخيرا الفقه .

**أ- القضاء الإداري :(فرع أو جزء)**

يقصد بالقضاء الإداري كمصدر من مصادر القانون الإداري مجموع المبادئ أو القواعد التي تصدرها محاكم القضاء الإداري و التي يتم استنبطها أو استغلالها من النصوص القانونية إن وجدت أو يتم إنشاؤها بواسطة هذه المحاكم ، فالقاضي الإداري كثيرا ما يضطر إلى صياغة مبادئ قانونية لا تستند إلى نص تشريعي و في هذه الحالة ، يقوم القاضي الإداري بإنشاء القاعدة القانونية الإدارية ، و بالتالي فإن كل من الإدارة و المواطن ملزمان باحترام هذه القاعدة و في حالة مخالفتها فإن القاضي الإداري يطبق عليهم نفس العقوبات التي تطبق عند خرق قواعد قانونية مكتوبة [[24]](#footnote-25)(1) .

**ب- العرف الإداري :(فرع او جزء)**

الحرف الإداري هو مجموعة القواعد التي اعتادت الإدارة اتباعها في أداء وظيفتها في مجال معين من نشاطها في حالة غياب نص تشريعي يضبط هذا النشاط ، و تستمر فتصبح ملزمو لها ، أو كما عرفه القضاء الإداري المصري بأنه السلوك الذي درجت الإدارة على إتباعه في مزاولة نشاط معين ، و تعد مخالفتها مخالفة للمشروعية و تؤدي إلى إبطال تصرفاتها بالطرق المقررة قانونا .

و يأتي العرف الإداري في مرتبة أدنى من مرتبة القواعد التشريعية ، مما يستلزم أن لا يخالف نصا من نصوص القانون فهو مصدر تكميلي للقانون يفسر و يكمل ما نقص منه .

و لكي يصبح سلوك الإداري عرفا إداريا و مصدرا من مصادر القانون الإداري ، يجب أن يتوافر فيه ركنان : ركن مادي و ركن معنوي [[25]](#footnote-26)(2) .

**- الركن المادي :**و يتمثل الركن المادي في اعتياد الإدارة على إتباع سلوك معين في نشاط معين ، على أن يكون هذا السلوك بشكل ثابت و مستقر و يتكرر في الحالات المماثلة بشرط أن يمضي الزمن الكافي لاستقراره [[26]](#footnote-27)(3) .

**- الركن المعنوي :** فهو اعتقاد الإدارة و الأفراد على حد سواء بالزامية القاعدة المتبعة و ضرورة احترامها و عدم مخالفتها و اعتبار ذلك مخالفة تحت طائلة الجزاء ، فأساس الركن المعنوي هو الشعور بالإلزام ، و بهذا المعنى تكون القرارات الإدارية التي تصدر مخالفة للعرف الإداري غير مشروعة و عرضة للإلغاء إذا طعن في مشروعيتها أمام القضاء .

بشكل منتظم و مستمر بلا انقطاع في جميع الحالات المماثلة و أن يكون مشروعا و غير مخالف لنص قانون أو تنظيمي سبقها في الوجود .

و مع ذلك فإن دور العرف الإداري كمصدر للقانون الإداري أقل أهمية من المصادر الرسمية الأخرى كون الإدارة غالبا ما تلجأ في الغالب إلى الوسائل الإدارية الأخرى كالتعليمات و المنشورات و التوصيات لتنظيم نشاطها الإداري .

**ج- المبادئ العامة للقانون :(جزء أو فرع)**

يمكن تعريف المبادئ العامة للقانون على أنها مجموعة قواعد قانونية ترسخت في ضمير الأمة القانوني ، يتم اكتشافها بواسطة القضاء و يعلنها هذا الأخير في أحكامه فتكتسب قوة إلزامية و تصبح بذلك مصدرا من مصادر المشروعية .

و تتمتع هذه المبادئ بالقوة القانونية ، فهي مصدر منشئ للآثار القانونية ، أي أنها تنشئ الحقوق و الالتزامات ، و المراكز القانونية و تعدلها و تلغيها ، فالمبادئ العامة للقانون تعتبر مصدرا من مصادر القواعد القانونية بصفة عامة ، و مصدرا لمبدأ المشروعية و القانون الإداري بصفة خاصة ، فهي قواعد قانونية عامة و مجردة و ملزمة غير مكتوبة .

و يمكن أن نقدم أمثلة عن المبادئ العامة للقانون التي أقرها القضاء الإداري في كل من فرنسا و مصر ، مثل مبدأ المساواة أمام القانون ، مبدأ المساواة أمام الضرائب ، مبدأ المساواة أمام الوظائف العمومية ، مبدأ مساواة المنتفعين بخدمات المرافق العمومية ، مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية .

**د- الفقه : (جزء أو فرع)**

و يقصد به مجموع القواعد المستنبطة من قبل شراح القانون بعد الدراسة و البحث في مسائل معينة او نقد نصوص موجودة أو التعليق على أحكام و قرارات قضائية . و لا يعد الفقه بهذا المعنى مصدرا رسميا من مصادر القاعدة القانونية و افتقاده لعنصر الإلزام و إنما يدرج ضمن المصادر التفسيرية ، و يتجلى دوره بصورة غير مباشرة في الأثر الذي يحدثه لدى جهات التشريع أو القضاء ، بوجوب رجوع هذين الأخيرين إلى ما استقر عليه فقه القانون بمناسبة قاعدة معينة سواء على الصعيد الوطني أو الدراسات المقارنة عند البحث في قاعدة قانونية معينة ، أو الفصل في نزاع قائم مع غياب النص القانوني أو غموضه ، فلا يعقل أن يبنى الاجتهاد القضائي على عدم بل لابد من الرجوع إلى رأي الفقه في هذه المسألة و يرى الحلول و المقترحات الموضوعة من قبله .

و لعل دور الفقه في القانون الإداري يعد أكبر من دوره في فروع القانون الأخرى بالنظر إلى عدم تقنينه ، و حداثة قواعده و ما يطرأ عليه من مستجدات ، مما قد يبرر غزارة الآراء الفقهية و المنشورات العلمية من مؤلفات و أبحاث و تعليقات علمية في مجال القانون الإداري .

1. (1)أنظر المادة 800 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية و التي ذكرت هذه الأشخاص على سبيل الحصر . [↑](#footnote-ref-2)
2. (1)د. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، الطبعة الرابعة ، دار جسور ، الجزائر 2017 ، ص. 18. [↑](#footnote-ref-3)
3. (2)المرجع نفسه ، ص. 19 . [↑](#footnote-ref-4)
4. (3)المرجع نفسه ، ص. 19 . [↑](#footnote-ref-5)
5. (1)د. عمار بوضياف ، مرجع سابق ، ص. 22. [↑](#footnote-ref-6)
6. (2)المرجع نفسه ، ص. 28 . [↑](#footnote-ref-7)
7. (1)د. عمار بوضياف ، مرجع سابق ، ص. 31 . [↑](#footnote-ref-8)
8. (2) [↑](#footnote-ref-9)
9. (3)د. عمار عوابدي ، القانون الإداري ، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 ، ص ص. 50-51 . [↑](#footnote-ref-10)
10. (1)د. عمار عوابدي ، المرجع السابق ، ص. 52 . [↑](#footnote-ref-11)
11. (2) [↑](#footnote-ref-12)
12. (3) [↑](#footnote-ref-13)
13. (1)د. عمار عوابدي ، مرجع سابق ، ص. 54 . [↑](#footnote-ref-14)
14. (2)د. عمار بوضياف ، مرجع سابق ، ص. 60 . [↑](#footnote-ref-15)
15. (3)د. عمار عوابدي ، مرجع سابق ، ص ص. 56-57 . [↑](#footnote-ref-16)
16. (1) [↑](#footnote-ref-17)
17. (2)د. عمار بوضياف ، القضاء الإداري في الجزائر بين نظام الوحدة و الازدواجية ، (1962-2000) ، الطبعة الأولى ، دار ريحانة ، الجزائر ، 2000 ، ص. 19 . [↑](#footnote-ref-18)
18. (1)د. عمار بوضياف ، المرجع السابق ، ص. 20 . [↑](#footnote-ref-19)
19. (2)د. مسعود شيهوب ، المبادئ العامة للمنازعات الإدارية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ـ ص. 67 . [↑](#footnote-ref-20)
20. (1)د. مسعود شيهوب ، مرجع سابق ، ص. 67 . [↑](#footnote-ref-21)
21. (1)د. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، مرجع سابق ، ص. 120 . [↑](#footnote-ref-22)
22. (1)د. عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، مرجع سابق، ص ص. 125-127 . [↑](#footnote-ref-23)
23. (1)ناصر لباد ، مرجع سابق ، ص. 60 . [↑](#footnote-ref-24)
24. (1)ناصر لباد ، مرجع سابق ، ص. 76 . [↑](#footnote-ref-25)
25. (2)علاء الدين عشي ، مدخل القانون الإداري ، دار الهدى ، الجزائر ، 2010 ، ص ص. 26-27 . [↑](#footnote-ref-26)
26. (3)المرجع نفسه ، ص. 27 . [↑](#footnote-ref-27)